

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٨١٢

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الاستاذ محمد الرقباد

وعضوية القضاة السادة

عبد الله السلطان ، عبد الفتاح العوامله ، كريم الطراونه ، نور الدين جرادات

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٥ رفع مساعد النائب العام لدى محكمة أمن الدولة
ملف القضية الجنائية رقم ٢٠٠٢/١٣٤٧ تاريخ ٢٠٠٣/٦/٣ إلى محكمتنا كونها مميزة
بحكم القانون عملاً بالمادة ٩/ب/ج من قانون محكمة أمن الدولة مبدياً أن الحكم الصادر
فيها والقاضي (بتجريم بجرم الاشتراك بإستيراد وتصدير
مادة مخدرة بقصد الاتجار بها خلافاً للمادة ٨/أ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية
وبدلالة المادة (٢٤) من نفس القانون عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول
المحاكمات الجزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ والحكم عليه الوضع بالأشغال الشاقة لمدة عشر
سنوات وغرامة خمسة آلاف دينار والرسوم تحسب له العقوبة اعتباراً من تاريخ توقيفه
الواقع في ٢٠٠٢/٧/١٥) جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسيباً وعقوبة
ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من
قانون اصول المحاكمات الجزائية ملتماً تأييده .

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب
في نهايتها تأييد القرار المميز .

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى

تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة قد أحالت إلى تلك المحكمة المتهمين

التالية اسماؤهم :-

.٢

.٣

.٤

.٥

.٦

.٧

.٨

التهمــة :-

الاشتــراك في عصابات دولية لت تهريب المخدرات بقصد الاتجار بها طبقاً لأحكام المادة ١٠ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته .

وقد ساقنت النيابة العامة لمحكمة أمن الدولة الواقعة الجرمية التالية التي أقامت اتهامها على أساس منها وتتلخص بالآتي :-

[أن المتهمين الأول والثالث والرابع والخامس من أبناء جنوب سيناء بجمهورية مصر العربية وأن المتهمين الثاني والسادس والسابع والثامن من أبناء مدينة العقبة وبأن المتهم الثاني يقيم في منطقة نوبيع في مصر وهم جميعاً شركاء في عصابة دولية لت تهريب المخدرات بين مصر والأردن بقصد الاتجار وخلال الشهر الخامس من هذا العام ٢٠٠٢ طلب المتهم الرابع من المتهم الأول التوجه إلى شاطئ البحر الأردني وبرفقته المتهم الثالث لاستلام كمية من المخدرات من المتهم السادس وتسليمه ثمنها حيث قام بتسليمه "شوال" وبدخله ثمن كمية من المخدرات وبالفعل انطلق المتهمين الأول والثالث بواسطة القارب المطاطي وذلك من منطقة نوبيع ووصلا إلى الشاطئ الأردني وقابلا المتهم السادس وكان برفقته المتهمين السابع والثامن واللذين قاما بتحميل القارب بكمية من مادة الحشيش المخدر كانت بداخل خمس شوالاات وسلم المتهم الأول والثالث ثمنها إلى المتهمين السادس والسابع والثامن وبعدها عاد المتهمين الأول والثالث بواسطة القارب المطاطي إلى منطقة نوبيع وسلموا كمية المخدرات إلى المتهم الرابع .

وبعد أسبوعين من هذه العملية اتفق المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثالث أن يقوموا بعملية أخرى وبنفس الطريقة السابقة لاستلام كمية من مادة الحشيش المخدر من المتهمين السادس والسابع والثامن وبالفعل وصلا إلى الشاطئ الأردني وكان المتهمين

المذكورين بانتظارهما وقاموا باصطحابهما إلى المنطقة الجبلية المقابلة للبحر بعد تحميل القارب المطاطي بسيارة نوع لاندكروزر .

وفي اليوم التالي قام المتهم السادس باصطحاب المتهم الأول إلى منزله في منطقة الشلاله وبقي المتهم الثالث بالمنطقة الجبلية وفي اليوم التالي عاد المتهمين الأول والسادس إلى مكان وجود المتهم الثالث وكان برفقة المتهم السابع في الجبال وبحدود الساعة الثامنة مساءً حضر المتهم الثامن وكان يقود سيارة نوع لاندكروزر ومحملاً بداخلها القارب المطاطي وخمس شواتل تحتوي على كمية من مادة الحشيش المخدر عندها نزلوا جميعاً إلى الشاطئ وقاموا بتزويد القارب المطاطي بالهواء (نفخ القارب) وحملوه بكمية المخدرات وانطلق المتهمين الأول والثالث إلى الشاطئ المصري وهناك قاما بتسليم كمية المخدرات إلى المتهمين الرابع والخامس والذين كانا بانتظارهما بعدها وبتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٧ وكان يصادف يوم الأثنين التقى المتهم الرابع بالمتهم الأول وتوجها إلى منطقة نوبيع ومنها إلى منطقة بئر صوير وهناك التقيا بالمتهمين الخامس والثاني وقام المتهم الرابع بتسليم المتهمين الأول والثاني عشرة أكياس تحتوي على كمية من حبوب الكبتاغون المخدرة وذلك من أجل تسليمها إلى المتهمين السادس والسابع والثامن كذلك قام بتسليمه جهازي هاتف خلوي احدهما يعمل على الشبكة الأردنية والآخر على الشبكة المصرية وأنطلقا باتجاه الشاطئ الأردني وبحدود الساعة الثانية عشر من منتصف الليل اتصل المتهم السادس بالمتهم الأول وأسئفسر عن مكان وجوده فأخبره بأنه بمنتصف الطريق وطلب منه الاستمرار بالمسير وبحدود الساعة الثانية صباحاً عاد المتهم السادس وأتصل بالمتهم الأول وطلب منه التوقف وعدم الحركة وأخبره بأنه شاهد زورق بحرية اردني يتجه نحوه وعندها شاهد المتهمين الأول والثاني زورق القوة البحرية الأردنية والذي توجه إلى القارب المطاطي بعد اكتشافه من قبل رجال البحرية الأردنية العاملين على جهاز الرؤية الليلي وذلك بعد دخوله المياه الإقليمية الأردنية وعندها قام رجال القوة البحرية بضبط القارب المطاطي والقاء القبض على المتهمان الأول والثاني بعد قيامهما بإلقاء تسع أكياس تحتوي على الحبوب المخدرة في البحر وتم ضبط كيس نايلون بداخله ست أكياس يحتوي كل منها على كمية من حبوب الكبتاغون المخدرة وبعدها بلغت (١١,٤٠٠) ألف حبة كذلك تم ضبط هاتف خلوي نوع نوكيا عدد (٢) احدهما يعمل على الشبكة الأردنية والآخر على الشبكة المصرية بالإضافة إلى محركين وخزانتي وقود بلاستيك وغالونين سعة (٢٠) لتر ومجدافين .

بعدها تم اصطحاب المتهمين الأول والثاني إلى قسم مكافحة مخدرات العقبة

وهناك تم عرض صور المشبوهين على المتهم الأول والذي تعرف على صورة المتهم السادس الملقب ولأكثر من مرة وأفاد بأنه نفس الشخص الذي كان يتعامل معه في عمليات استلام وتسليم المخدرات وعليه جرى القاء القبض على المتهم السادس ومن ثم على المتهمين السابع والثامن وتم عرضهم على المتهم الأول من خلال طابور تشخيص مكون من ثمانية أشخاص متقاربين من حيث العمر والطول وقد تعرف المتهم الأول على المتهمين السادس والسابع والثامن ولأكثر من مرة وأفاد بأنهم نفس الأشخاص الذين تعامل معهم باستلام وتسليم المخدرات .

وبالفحص المخبري الذي أجري على الحبوب المضبوطة تبين أنها تحتوي على مادة الامفيتامين المخدره] .

باشرت محكمة أمن الدولة نظر الدعوى والاستماع إلى أدلتها وبياناتها وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-
[أن المتهم الأول يحمل الجنسية المصرية ويقوم في منطقة نويبع / مصر وهو على علاقة مع بعض تجار المخدرات في مصر والأردن ومنهم المتهم الرابع وهو زوج شقيقة المتهم الأول .

وأنه وخلال عام ٢٠٠١ اتفق المتهمون الأول والثالث والرابع على أن يقوم المتهمان الأول والثالث بتصدير كمية من الحشيش المخدر من الأردن إلى مصر .

وتنفيذاً لذلك فقد قام المتهمان الأول والثالث بإجتياز الحدود المصرية الأردنية ليلاً عبر خليج العقبة وتمكنا من مقابلة بعض التجار على الطرف الأردني وتحميل خمسة شواتل من الحشيش المخدر داخل القارب المطاطي الذي حضرا به بعد أن قاما بدفع ثمن كمية الحشيش والتي كان المتهم الرابع قد زودهما بها ثم عاد المتهمان المذكوران بعد أن تمكنوا من تصدير المخدرات من الأردن إلى مصر وسلموا كمية الحشيش للمتهم الرابع وحصل كل واحد منهما في مقابل ذلك على مبلغ (١٥) ألف جنيه مصري .

وبعد أسبوعين اتفق المتهمون الأول والثالث والرابع والخامس على تصدير كمية من الحشيش من الأردن إلى مصر حيث اتجه المتهمان الأول والثالث ليلاً وبواسطة قارب مطاطي من الجهة المصرية إلى الشاطئ الأردني والتقى بالتجار أصحاب المادة المخدره وفي اليوم التالي وبعد أن سلم المتهمان الأول والثالث ثمن المخدرات قاموا

بتحميل خمسة شواتل من الحشيش المخدر تمكنوا من تصديرها إلى مصر ثم قام المتهمان الرابع والخامس باستلام المواد المخدرة وحصل كل من المتهمان الأول والثالث على مبلغ (١٥) ألف جنيه مصري مقابل ذلك .

وبتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٧ اتفق المتهمون الأول والثاني والرابع والخامس على استيراد كمية من المخدرات إلى الأردن بذات الطريقة السابقة حيث قام المتهمون الأول والثاني والرابع والخامس بتجهيز قارب مطاطي وتم تحميله بعشرة أكياس بلاستيكية يحتوي كل منها على كمية من حبوب الكبتاجون المخدره ثم أتجه المتهمان الأول والثاني بذلك القارب ليلاً وتمكنوا من اجتياز الحدود الإقليمية الأردنية المصرية بعد منتصف الليل ، وكان المتهمان الأول والثاني خلال ذلك على اتصال مع تجار المخدرات في الأردن ومصر وذلك بواسطة جهازي الخلوي اللذان كانا بحوزتهما والذي يعمل أحدهما على الشبكة الأردنية والآخر على الشبكة المصرية ، وبعد اجتيازهما للحدود الأردنية تمكن رجال البحرية وبواسطة جهاز الرؤيا الليلي من اكتشاف أحد الزوارق الذي يستقله المتهمين الأول والثاني وتم تحريك زورق تابع لقيادة البحرية وبتجاههما ولدى شعور المتهمين الأول والثاني باقتراب الزورق أقدموا على ألقاء تسعة أكياس من مجموع الأكياس المخدرة التي كانت بحوزتهما ، فيما لم يتمكنوا من القاء أحد تلك الأكياس لاقتراب رجال البحرية ولكون الوقت ليلاً ، حيث جرى القاء القبض على المتهمين الأول والثاني وتم ضبط كمية المخدرات التي تبين بعدها أنها تبلغ (١١) ألف و (٤٠٠) حبة كبتاجون كما تم ضبط جهاز الخلوي والقارب المطاطي المستخدم في عملية الاستيراد.

طبقت محكمة أمن الدولة القانون على هذه الواقعة فوجدت أن المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس قاموا باستيراد وتصدير المواد المخدرة وأن ذلك لم يكن في إطار الاشتراك مع عصابات دولية لتهرب المخدرات واتفق مستمر بين المتهمين للقيام بأنشطة الاستيراد والاتجار بالمخدرات وفي ضوء ذلك قضت بتعديل وصف التهمة المسندة لهؤلاء المتهمين الخمسة :-

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

من جنائية الاشتراك مع عصابات دولية لتهرب المخدرات بقصد الاتجار بها

خلافاً لأحكام المادة ١٠ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ إلى جناية الاشتراك باستيراد وتصدير مادة مخدرة بقصد الاتجار طبقاً لأحكام المادة ١/أ/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية وبدلالة المادة ٢٤ من نفس القانون وتجريم كل واحد منهم بهذه الجناية المعدلة .

وعاقبت المتهم الأول / عملاً بالمادة ١/أ/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة وغرامة عشرة آلاف دينار ثم التمسست سبباً مخففاً تقديرياً خفضت العقوبة بمقتضاه عملاً بالمادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والغرامة خمس آلاف دينار والرسوم على أن تحسب له العقوبة من تاريخ التوقيف في ٢٠٠٢/٧/١٥ .

كما قضت بمعاقبة المتهم الثاني بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والغرامة عشرة آلاف دينار ثم ألتمسست له سبباً مخففاً تقديرياً على مقتضى المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات خفضت له العقوبة لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والغرامة ثلاثة آلاف دينار والرسوم على أن تحسب له العقوبة من تاريخ التوقيف في ٢٠٠٢/٧/١٥ .

كما قضت بمعاقبة المتهمين الثلاثة الآخرين الذي تقرر تجريمهم وهم :-

-١

-٢

-٣

بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة والغرامة عشرة آلاف دينار والرسوم - غيابياً كمجرمين فارين من وجه العدالة - .

كما قضت بإعلان براءة المتهمين السادس

والسابع ، والثامن ، وعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحق كل واحد منهم .

كما قضت بمصادرة كمية المخدرات المضبوطة وجهازي الخوي والقارب المستخدم وملحقاته .

لم تطعن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة بهذا الحكم كما لم تطعن المتهمان
الأول والثاني بهذا الحكم وقد
صدر وجاهياً بحقهما .

وحيث أن الحكم مميز بحكم القانون على مقتضى المادة ٩/ب ، ج من قانون
محكمة أمن الدولة بالنسبة للمتهم الأول فقد رفع مساعد
النائب العام لدى محكمة أمن الدولة أوراق هذه الدعوى إلى محكمتنا للنظر فيها مبدياً أن
الحكم جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً ولا يشوبه أي عيب من العيوب
التي تستدعي نقضه .

وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها تأييد القرار المميز .

ومحكمتنا تجد من تدقيق ملف الدعوى ما يلي :-

١- من حيث الواقعة الجرمية :-

نجد أن الواقعة الجرمية التي تحصلتها محكمة أمن الدولة جاءت مستندة إلى بيينة
قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وأنها في سبيل
التدليل على قناعتها تلك قامت باستعراض هذه البيينة وتسميتها واقتطاف اجزاء من
هذه البيينة في متن قرارها ، ومنها أقوال المتهمين التحقيقية الأول
والثاني وكذلك شهادة الرائد

حول ضبط المواد المخدرة وتقارير المختبر الجنائي والذي يبين أن المواد
المضبوطة تحتوي على مادة الامفيتامين المخدرة .

وعليه يكون الحكم من هذه الجهة متفقاً والقانون .

ب- من حيث التطبيقات القانونية :-

نجد أن قيام المتهم
الاردن إلى مصر خلال العامين الماضيين وكذلك استيراد حبوب الكبتاجون من
مصر إلى الأردن كان بقصد الاتجار وتحقيق الربح المادي وبالتالي فإن فعله يشكل
سائر وأركان وعناصر جنائية استيراد مواد مخدرة بقصد الاتجار طبقاً للمادة ٨/أ/١
من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ٨٨ وحيث انتهى القرار

المميز إلى هذه النتيجة فيكون متفقاً والقانون .

جـ_ من حيث العقوبة :-

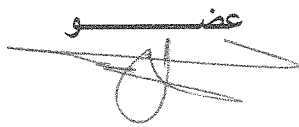
نجد أن العقوبة المفروضة بحق المتهم تقع ضمن الحد القانوني المقررة لجناية استيراد مادة مخدرة بقصد الاتجار طبقاً للمادة ١/٨/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية التي جرم بها وبالتالي يكون الحكم المميز متفقاً والقانون من هذه الجهة وعليه يكون الحكم قد جاء مستوفياً لشروطه القانونية واقعة وتسبباً وعقوبه ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه . لذا فإننا نقرر تأييد هذا الحكم وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر تدقيقاً بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٧/٨/٢٠٠٣ م .

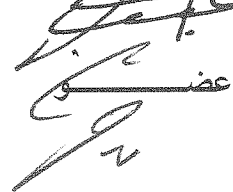
الرئيس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق / س.ج